او لاستحضار الصورة عطف على قوله تنزيلا يعني ان العدول الى المضارع في نحو واللهُ الذي
ارسل الرياح استحضارا لصورة رؤية الفاعل موقوفين على الثاني لان المضارع يحاكي الدال على
الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ويشاهدها
بالسمعون ولا يخفى ان الاخير اقرب شاهدته نوابه او فطاحته او نحو ذلك كما قال
بعد تعجب سحيا بلفظ المضارع بعد قوله زيد الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة الباهرة يعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على
الكيفية المخصوصة والانتقالات المتفاوتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عموم الحصر
والعهد الدال عليهما التعريف نحو كان زيد الجانب وعوث الاز والمتفجع نحو يهدي للمتقاس
على ان خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او المتفجع عنه خاز زيد شيئا واما تخصيصه اي
المسند بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الافادة
اتم كما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة واعلم ان جعل معمولات المسند
كالحال وغيره من المقيدات وجعل الاضافة من الخصائص انما هو بمجرد اصطلاح وقيل
لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم و
الحال تقييد والوصف يحكي الاسم الذي شيوعه فيخصصه وفيه نظر واما تركه اي ترك
تخصيص المسند بالاضافة والوصف فنظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند اليه لمانع من تنزيله
الفائدة واما تنزيله فلافادة السامع حكما على امر معلوم له باحد طرق التوقيف يعني انه
يجب عند تنزيل المسند اليه منزلة المسند اليه فيه مسند اليه نكرة ومسند موقوفة في جملة الخبرية
بآخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثله في كونه معلوما لك مع باحدى طرق التوقيف
سواء وجد الطرق كان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق او لم يوجد
عطف على حكما كذلك اي على امر معلوم بآخر مثله وفي هذا تنبيه على ان كون المبتدأ والخبر
معلومين لا ينافي افادة الكلام لك مع فائدة مجهولة لان العلم بنفس المبتدأ والخبر لا

والانقلابات

وليس ح

يستلزم العلم بسند احدهما بالآخر نحو زيد اخوك وغيره لمنطلق حال كون المنطلق معوقا باعتبار
توقيف العهد او الجنس وظاهر لفظ الكتاب ان نحو زيد اخوك انما يقال لمن يعرف ان له اخا وزيد
كورخه الايضاح انه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف ان له اخا او لا يعرف ووجه التوفيق كما
فاذكره بعض المحققين من النحاة ان اصل وضع توقيف الاضافة على اعتبار العهد والا لم يبق
فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن احدهما معرفة والآخر نكرة لكن يقرب ما يقال جاءني غلام
زيد من غير ان زيدا معين كالمعرف باللام هو خلاف وضع الاضافة فما في الكتاب ناظر الى
اصل الوضع وما في الايضاح الى خلافه وكذا ما في نحو ذلك المثالين لمذكورين وما اخوك
زيد والمنطلق هو والضابط في التقييد ان يكون صفتين من صفات التوقيف ومن
السامع اتصافه بها حدهما دون الآخر فانهما كان بحيث يرى فالى مع اتصاف الذات به وهو
كالطالب بحسب ذلك ان حكم عليه بالآخر يجب ان يتقدم اللفظ الدال عليه ويجعل مبتدأ
وانهما كان بحيث يحصل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب ذلك ان حكم بثبوته للذات
او انتفائه عنه يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه ويجعل خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه
واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاه
ولا يعرف في التعيين واردت ان تعرفه ذلك قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك ويظهر
ذلك في قولنا رايت اسودا غابة الرماح ولا يصح رايت غابة الرماح الغاب واما في يعني اعتبار توقيف
الجنس قد يقيد قصد الجنس حقيقة نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة لكمال فيه
الى الكمال ذلك في ذلك الجنس او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي كامل في الشجاعة كانه لا اعتداد
بشجاعة غيره لقصوره بالنسبة الى كمال وكذا اذا جعل المعرف باللام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد
والشجاع عمرو لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو
والحاصل ان المعرف باللام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة
او نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ والجنس قد يقيد على اطلاقه كما مر وقد يقيد

الشيخ

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)